الأمم المتحدة

A/C.6/67/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
5 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سيرغييف ..... (أوكرانيا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وبجب إرسال التصويبات مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-53754 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/67/158 و A/67/162 و Add.1)

١ - **السيد سيه** (كمبوديا): استهل بالقول إن بلده يشعر بالأسى العميق إزاء ما ارتُكب من أعمال عنف مؤخراً ضد قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي. وقال إن كمبوديا تتعاطف مع جموع المسلمين في غضبتهم المشروعة التي أعربوا عنها حيال الفيلم المعادي للإسلام المعنون ''براءة المسلمين''، لكنها لا تتوانى عن إدانة ارتكاب أي أعمال للعنف. وأكد أن بلده ملتزم بمكافحة الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره وأنه يتعاون لتحقيق هذه الغاية مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع الأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيبه بالاستعراض الأخير لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل الدفاع عن حقوق ضحايا الإرهاب على النحو الذي يشرحه تقرير الأمين العام المعنون ''استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ الاستراتيجية'' (A/66/762). وأضاف أن المشاركين في القمة العشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي عُقدت في بنوم بنه في يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ برئاسة كمبوديا، أعربوا عن تأييدهم لمبادرة الحركة العالمية للمعتدلين التي تسعى إلى إخفات أصوات التطرف وإعلاء أصوات الاعتدال، ودعا جميع الدول للمشاركة في هذه المبادرة.

٢ - واسترسل يقول إن حكومته صدّقت على جميع الصكوك الدولية الرئيسية في مجال مكافحة الإرهاب، ووقّعت في عام ٢٠١١ اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب. واعتمدت حكومته أيضاً عديداً من القوانين في مجالات شملت القضاء الجنائي ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة الأسلحة. ووصف النجاح الذي أحرزته الحكومة في منع الإرهاب والجريمة العابرة للحدود بأنه نجاح مشهود. وقال إنها تطبق سياسة تقوم إلى إشراك القرويين ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب السياسية، في تأمين سلامة القرى والكمبونات في كافة أنحاء كمبوديا.

٣ - وعلاوة على ما أدخلته الحكومة من إصلاحات وحققته من إنجازات في مجال بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون، أولت اهتماماً كبيراً للتعاون المشترك بين الوكالات على الصعيد الوطني؛ وأنشأت لجاناً وطنية في مجالات مكافحة الإرهاب ومراقبة المتفجرات والأسلحة والأمن البحري، وتتمنى حكومته أن تشاطر باقي البلدان أفضل خبراتها في مجال منع الإرهاب الدولي وقمعه. وقال أخيراً إن كمبوديا تعلق أهمية كبيرة على مسألة بناء القدرات وإنها ستواصل تعاونها مع الأمم المتحدة في الجهود الهادفة إلى مكافحة الإرهاب.

٤ - **السيدة أيتيموف** (كازاخستان): تكلمت باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي فقالت إن الدول الأعضاء في المنظمة ملتزمة بإعمال مبادئ التفاهم والتعاون والتسامح، بما فيها نشر التسامح الديني. وأضافت أن بزوغ تهديدات جديدة في القرن الحادي والعشرين تستهدف الأمن العالمي والإقليمي والوطني يزيد انتباه الدول إلى ضرورة وجود نظم موثوقة للأمن الجماعي. وأكدت أن أعضاء منظومة معاهدة الأمن الجماعي سيواصلون جهودهم لتكريس التسامح والتفاهم ومكافحة انتشار الإيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة على الحلبة العالمية. وهم على أهبة الاستعداد للاستجابة للتحديات الروحية والأخلاقية والمعنوية التي يفرضها عالمنا المعاصر.

٥ - ومضت تقول إن النزاعات النابعة من الخلافات السياسية والاجتماعية والعلاقات الإثنية، ومحاولات توظيف

الدين لتبرير الإرهاب والتطرف ودعوات التعصب الديني والراديكالية الدينية تؤدي إلى تصاعد للعنف في كافة أصقاع العالم. وأضافت أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والقادة الدينيون من أجل زيادة التسامح والحوار بين الأديان، وتدعو إلى قيام تضافر للجهود من أجل بناء عالم ينعم بالعدل والأمن والرخاء. وستواصل المنظمة جهودها من أجل تعزيز آليات التعاون فيما بين الزعماء السياسيين والمنظمات الدولية والطوائف الدينية والمجتمع المدني. واختتمت بقولها إن المنظمة قامت في هذا السياق بدعم مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي عُقد في كازاخستان وهو المؤتمر الذي أعطى دفعة قيّمة للأمن الدولي والإقليمي بجمعه بين الطاقات الروحية والأخلاقية للديانات العالمية.

٦ - **السيد بانين** (الاتحاد الروسي): استهل بقوله إن الإرهاب ما فتئ يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في كافة أنحاء العالم، وأن مناط القضاء عليه هو الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره، التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بالدور التنسيقي المحوري. وقال إن الجماعات الإرهابية تغتنم على وجه الخصوص انتشار أوضاع غير مستقرة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء من أجل تجنيد وتدريب المتطرفين عبر الحدود. وأكد أنه لا مجال لازدواجية المعايير في هذا المقام: فأعمال الإرهاب لا يمكن أن تبرَّر سواء ارتُكبت في ليبيا أو الجمهورية العربية السورية أو العراق أو اليمن أو في أي مكان آخر. وحذّر من أن الكلام عن إرهابيين ''أخيار'' وإرهابيين ''أشرار'' يمكن أن يعيد العالم عقوداً إلى الخلف ويرده إلى مرحلة الحرب الباردة.

٧ - وأضاف أنه لا سبيل إلى وقف انتشار المخاطر الجديدة التي تنجم عن إشاعة التطرف لدى الرأي العام وإذكاء الصراعات بين الأديان وفي داخل الديانات، إلا باستمرار الجهود التي تبذلها الدول تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تقليل الانجذاب إلى الأنشطة الإرهابية وكبح انتشار إيديولوجيات الإرهاب والتطرف العنيف، ومنع تسخير وسائط الإعلام والإنترنت في الأغراض الإرهابية. ودعا إلى إجراء حوار واسع النطاق مع هياكل المجتمع المدني القادرة على القيام بدور إيجابي في مجالات التوعية والبحث ونشر التسامح والتفاهم بين الجماعات الإثنية والدينية وتعزيز حقوق الإنسان ونبذ إيديولوجيات الكراهية والعنف. وأضاف أن وفده سيتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتعزيز قيام الشراكات مع المجتمع المدني، وذلك كجزء من الاستراتيجية العالمية. وتمنى أن يكون تدشين مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب سبباً في تهيئة زخم جديد لأنشطة فرقة العمل، وأعرب في هذا السياق عن ترحيبه بالاستعراض الثالث للاستراتيجية العالمية.

٨ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن وفده يعلق أهمية خاصة على أنشطة مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومن هذا المنطلق أسهمت حكومته في صياغة اتفاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن إنشاء القوة الجماعية للرد السريع، كما شاركت في اعتماد نموذج رابطة الدول المستقلة بشأن مكافحة الإرهاب. وقال إن المنظمات المذكورة تجري أيضا تدريبات دورية مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب وتضطلع ببرامج تدريبية للخبراء في مختلف الميادين.

٩ - واختتم بالتأكيد على أهمية دور مجلس الأمن في تنفيذ الاستراتيجية العالمية، وأعرب عن تأييده للإجراءات التي تُتخذ عن طريق لجان مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من أجل مساعدة الدول في تنفيذ هذه القرارات. وطالب الأمم المتحدة بمواصلة التركيز على تعزيز الأساس القانوني الذي ترتكز إليه جهود مكافحة الإرهاب

وأن تسعى إلى زيادة عدد الأطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة. وأضاف أنه بمجرد الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي سيتحقق إسهام كبير في تدعيم الأساس القانوني للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وأكد عزم وفده مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حلول وسط للمسائل المعلقة المحيطة بهذا المشروع.

١٠ - **السيدة آرياس أورسكو** (السلفادور): استهلت بالقول إن حكومتها تدين جميع أعمال الإرهاب الذي لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. غير أنه يتعين في الوقت ذاته كفالة تساوق تدابير مكافحة الإرهاب، سواء كانت تدابير وقائية أو عقابية، مع الاشتراطات الأساسية لسيادة القانون والديمقراطية والشفافية وحماية حقوق الإنسان. ورأت أن الأمن ينبغي ألا يكون غاية في ذاته، بل ضمانة لحقوق الأفراد وحرياتهم؛ وأكدت أن هذا النهج هو السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب بفعالية دون إهدار كرامة البشر.

١١ - ومضت تقول إن التعاون في مجال التحقيقات المتعلقة بجرائم الإرهاب مسألة حيوية ويتعين على جميع الدول، سواء تعرضت للإرهاب بشكل مباشر أم لا، أن تعتمد تدابير وقائية مناسبة وتدابير في مجال بناء القدرات. وأضافت أن بلدها استضاف الاجتماع العام الثالث والخمسين لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في سان سلفادور في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. وقد تناول الاجتماع مسألة المقاضاة على غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب وأتاح منبراً لتشاطر الخبرات والاستراتيجيات، وعلى الأخص الخبرات ذات الطابع التقني. وقد شدد وفد بلدها إلى هذا الاجتماع على ضرورة إنشاء نظم مناسبة للتبادل الفوري والآمن للمعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، وضرورة تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات والتعاون الإقليمي من أجل تحقيق هذه الغاية.

١٢ - واختتمت بقولها إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على استكمال وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي وعلى المناقشات التي ستتناول عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة. وأضافت أن اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ينبغي أن تعود إلى الاجتماع في مطلع عام ٢٠١٣، ورأت أنه إذا ما أضيفت جهودها إلى الجهود التي يضطلع بها فريق اللجنة السادسة العامل المعني بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، سيمكن تحقيق مزيد من التقدم نحو صوغ إطار عمل قانوني دولي موحد.

١٣ - **السيد العتيقي** (الكويت): قال إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ وترى أنه يجب ألا يجري ربطه بدين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. كما ترى أن الجهود الرامية إلى مكافحته لا بد أن تتصدى لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره ومنها الفقر والجوع، مع القيام في الوقت ذاته بضمان سيادة القانون والحكم الرشيد والتعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان. وأضاف أن الأحداث التي وقعت مؤخراً تظهر أن التحريض على الكراهية والعنصرية وازدراء الأديان يمكن أن يؤدي إلى التطرف والعنف وزعزعة السلام والأمن الدوليين. ولذلك لا بد أن تُحترم جميع الأديان وأن تُبذل الجهود من أجل صون العلاقات الودية بين الدول والشعوب ونشر ثقافة التسامح والاعتدال. ومن هنا، يحث وفده على أن تعتمد الجمعية العامة تعهداً يقضي باحترام الأديان السماوية والرموز الدينية.

١٤ - ومضى يقول إن حكومته صدّقت على أغلبية الصكوك الدولية وعديد من الصكوك الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وإنها باتت جميعاً تتمتع بقوة القوانين الوطنية. ودعا إلى تضافر جهود جميع الدول من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب

الدولي، والتي رأى أنها لا بد أن تشمل تعريفاً واضحاً للإرهاب وعدم خلطه مع حق الشعوب في دفع العدوان وتقرير المصير. وأضاف أن حكومته ملتزمة بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتصلة بالإرهاب، وتحث لجان الجزاءات على توخي الشفافية في القوائم التي تعدها بأسماء الأفراد والكيانات. كما أشاد بعمل أمين المظالم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١).

١٥ - وأعاد التأكيد على نزاهة وشفافية عمل الجمعيات الخيرية الكويتية التي رأى أنها لا يجب أن تكون محلاً لشبهة تتعلق بتمويل ودعم الإرهاب. وأضاف أن هذه الجمعيات في الواقع وُصفت مؤخراً بأنها أشد الجمعيات الخيرية شفافية في العالم العربي.

١٦ - واختتم بقوله إن حكومته تدعم تسوية النزاعات بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. واعتبر أن الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك القتل اليومي للمدنيين واستهداف المدن والبنى التحتية، تشكل انتهاكات سافرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان وتدخل ضمن الإرهاب الذي تمارسه الدول. واختتم بقوله إنه حفاظاً على السلام والأمن الدوليين وتحقيقاً للحرية والعدالة للجميع ومن أجل القضاء على الإرهاب يجب على المجتمع الدولي أن يضمن عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

١٧ - **السيد رضا بشير تارار** (باكستان): قال إن حكومته تدين الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره إدانة قوية، أينما يُرتكب ومهما كان مرتكبوه وضد من يُرتكب، كما تدين القتل الأعمى للمدنيين في أي بقعة من بقاع العالم. وقال إن باكستان تقف في طليعة الصفوف في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب وإن النجاح الذي حققته في هذا المجال، رغم الثناء الذي يحظى به من المجتمع الدولي، جاء بكلفة باهظة: فثمة ٧ ٠٠٠ جندي وشرطي وما يربو على ٣٧ ٠٠٠ من المدنيين الأبرياء فقدوا أرواحهم في باكستان بسببه. وأضاف أنه حتى تتمكن حكومته من اعتراض أفراد تنظيم القاعدة والطالبان نشرت على طول حدود البلد مع أفغانستان أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ جندي وأقامت أكثر من ١ ٧٠٠ نقطة حدودية. وأكد التزام حكومته بتكثيف التعاون الدولي في سياق الحملة الجارية لاستئصال آفة الإرهاب.

١٨ - ومضى يقول إن باكستان موقّعة على أحد عشر صكاً دولياً وصكين إقليميين في مجال مكافحة الإرهاب، كما اعتمدت عديداً من القوانين التي تتعلق بالمخدرات ومراقبة الأسلحة ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال. وباكستان أيضاً عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وطرف في الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب وبروتوكولها الاختياري.

١٩ - وأشار إلى الاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فقال إنه يبرز الموقف الموحد الذي يتخذه المجتمع الدولي إزاء قضية مكافحة الإرهاب. ولاحظ أن مكمن القوة في الاستراتيجية يتمثل خاصة في أنها توسع نطاق الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب بإشماله الأسباب الجذرية المؤدية إليه، بما فيها النزاعات الممتدة دون حل لآماد طويلة، والاستعمال غير المشروع للقوة والعدوان، والاحتلال الأجنبي وإنكار الحق في تقرير المصير، والظلم والتهميش السياسي والاقتصادي. كما تتصدى الاستراتيجية للتشويه غير العادل لبعض الأديان والجماعات في سياق مكافحة الإرهاب. وأكد أن التصوير الظالم والمتعصب للإسلام وخطاب الكراهية الموجه ضد الديانة الإسلامية يفاقم الانقسامات بين العالم الإسلامي والعالم الغربي. وقال إنه لا يجب الربط بين الإرهاب والتطرف وأي

ديانة أو عرق أو إثنية أو نظام قيَّمي أو ثقافة أو مجتمع، ورأى أن هذه الأحوال تحتاج من المجتمع الدولي استجابة شاملة طويلة الأجل ومتعددة الوجوه تتضمن إجراء حوار بين الحضارات وتحقيق التنمية الاقتصادية ونشر الوئام الثقافي وحل المنازعات السياسية.

٢٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن كفالة سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية ينبغي أن يكونا محلاً للاحترام عند تنفيذ الاستراتيجية العالمية. ولتحقيق هذه الغاية أيد وفده الإصلاحات المستمرة في إجراءات لجان مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء مكتب أمين المظالم التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، وبزيادة التفاعل بين الدول الأعضاء وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي رأى أن مصداقيتها ومشروعيتها تعتمدان على التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية.

٢١ - وقال إن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي لا بد أن يُعتمد بالتوافق، ولاحظ أن هذا المشروع معطل الآن جراء الاختلافات المتعلقة، في جملة أمور، بوضع تعريف للإرهاب وتحديد نطاق للاتفاقية. وقال إن المشروع لا بد أن يميِّز تمييزاً واضحاً بين أعمال الإرهاب وبين الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي. وأضاف أن المسائل المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي تحتاج إلى أن يجري تناولها باستخدام لغة ملائمة لهذا السياق. ورأى أن عدم اجتماع اللجنة المخصصة خلال عام ٢٠١٢ دلالة على وجود تحديات حقيقية تواجه عملية التفاوض على مشروع الاتفاقية. وأعرب عن استعداد وفده التعامل مع أي اقتراح على ألا يكون مُضعِفاً أو مقيِّداً لحق الشعوب في الكفاح من أجل تقرير المصير وضد المحتل الأجنبي.

٢٢ - وأعاد أخيراً التأكيد على دعم وفده للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وتأييده للاقتراح المصري بعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب.

٢٣ - **السيد أدفاني** (الهند): استهل بالقول إن حكومته تدين الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره، وترى أنه لا توجد قضية أو مَظْلَمَة تبرره وأن النهج الذي لا بد أن يُتخذ حياله هو نهج عدم التسامح معه على وجه الإطلاق. وطالب بأن يجري باستمرار توسيع آفاق الصكوك القانونية ذات الصلة لمراعاة الطبيعة المتغيرة التي تكتسيها التهديدات، وأن يجري تدعيم جهود الإنفاذ حتى يُحرم الإرهابيون من أي ملاذ آمن وتتعطل تدفقاتهم المالية وتتقطع الشبكات الداعمة لهم.

٢٤ - وأعرب عن دعم حكومته القوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات، حتى يمكن تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشكل فعال ومتوازن. وتمنى أن يكمّل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هذه الجهود، وتمنى أيضاً أن يجري اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

٢٥ - وقال إن الهند بوصفها رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (''لجنة مكافحة الإرهاب'') سعت إلى توفير توجيه سياسي وزَخم أقوي في الجهود الرامية إلى تدعيم قدرة الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب. وأشار إلى أن الوثيقة الختامية التي اعتُمدت في الجلسة الاستثنائية للجنة مكافحة الإرهاب المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في ذكرى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء اللجنة، مثّلت معلماً رئيسياً في سبيل توفير التوجيه الاستراتيجي لعمل اللجنة.

٢٦ - وأردف يقول إن الهند، ومعها عملياً كل منطقة جنوب آسيا، عانت على مدى خمس وعشرين سنة من

الأنشطة التي قامت بها جماعات إرهابية رئيسية وإنها لا تزال حتى اليوم تمثل تحدياً خطيراً للسلام والتقدم والرخاء. وقال إن حكومته صدّقت على الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب لعام ١٩٨٧، وعلى بروتوكولها الإضافي لعام ٢٠٠٤، كما صدقت على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ٢٠٠٨ وتعمل كذلك مع البلدان الأخرى الأطراف في الرابطة من أجل تعزيز التعاون القائم بينها في مجال مكافحة الإرهاب.

٢٧ - واسترسل يقول إن الهند طرف في ١٣ من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وقد قامت باعتماد تشريعات تتعامل مع الإرهاب من جميع جوانبه، بما في ذلك التآمر والتحريض وتمويل الإرهاب وإيواء الإرهابيين وحيازة أو استعمال المتفجرات والأسلحة الفتاكة بشكل غير مشروع. واعتمدت أيضاً قوانين أخرى للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في يد الإرهابيين ومنع إساءة استعمال التبرعات الأجنبية التي ترد من منظمات غير حكومية. وأضاف أن الدولة أبرمت أكثر من ٤٠ معاهدة ثنائية بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، كما أنها عنصر فاعل في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وأوضح أن الهند أنشأت وكالة وطنية للتحقيق في الجرائم التي تُرتكب ضد سيادة وأمن الدولة والمقاضاة عليها ووضعت برامج وطنية للتنسيق العاجل للاستخبارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب واقتفاء أثر الجريمة والمجرمين. واختتم بقوله إن وحدة الاستخبارات المالية في الهند استهلت مشروعاً يهدف إلى اعتماد أفضل الممارسات وتطبيق أنسب التكنولوجيات في سبيل مكافحة غسل الأموال والجرائم ذات الصلة.

٢٨ - **السيد سيريفالي** (تايلند): قال إن الأعمال الإرهابية هي دون استثناء أعمال إجرامية وغير مبررة ويجب أن يمثُل مرتكبوها أمام القضاء. ورحب باسم وفده بالاستعراض الثالث للاستراتيجية العالمية وأشاد بالعمل الذي يضطلع به فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سبيل تقديم المساعدة التقنية. وقال إنه بوسع الأمم المتحدة أن تقدم إسهاماً إضافياً في هذا المجال إذا ما قامت بصياغة تشريع نموذجي بشأن الجرائم المنصوص عليها في الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، مثلما فعلت مع التشريع النموذجي بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٩ - وأردف يقول إن الحكومات المتعاقبة في تايلند أولت مكافحة خطر الإرهاب أولوية عالية وهو خطر يحتاج إلى استجابة عالمية شاملة ومتضافرة. وأضاف أن تايلند في الوقت الحاضر طرف في أكثر من نصف الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وأنها ملتزمة بالانضمام إلى الصكوك المتبقية؛ وتعكف تايلند حالياً على عملية للتصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية. كما يجري استعراض القانون الوطني لكفالة تماشيه مع الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وقال إن حكومته تشارك أيضاً مشاركةً فعالة في أنشطة مكافحة الإرهاب التي تجري في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتقف على أهبة الاستعداد للتعاون على الصُعد الدولي والإقليمي والثنائي وفقاً للقانون الدولي ومعاهدات تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية.

٣٠ - وطالب بوضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي حتى يمكن سد الفجوات في النظام التعاهدي القائم وتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان مثول مرتكبي الأعمال الإرهابية أمام العدالة. وأضاف أنه يتعين على الدول أن تكون مهيّأة أيضاً للتعامل مع مستجدات المستقبل من قبيل خطر استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، واستمرار نشوء الاتجاهات الإرهابية والراديكالية التي تترعرع محلياً، وانتشار المعتقدات المتطرفة العنيفة بين الشباب، فضلاً عن الخطر المتنامي للإرهاب الإلكتروني.

ورأى أن وجود صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة شرط لا بد منه لعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة.

٣١ - واختتم قائلاً إنه لا بد من التعامل مع الأسباب الكامنة للإرهاب بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القانوني الدولي وإنفاذ القانون. واعتبر أن قيام حوار متزامن بين الحضارات يمكن أيضاً أن يقوم بدور كبير في هذا الخصوص بما يسديه من زيادة تفهم الاختلافات القائمة بين الثقافات.

٣٢ - **السيد لوليشكي** (المغرب): أعاد تأكيد إدانة بلده لجميع أعمال الإرهاب مهما كانت دوافعها وأياً كانت الجهة التي ترتكبها. وقال إن بلده إذ يؤكد أن الأعمال الإرهابية إجرامية بطبيعتها، يعبّر أيضاً عن رفضه القاطع لربط الإرهاب والتطرف بأي دين أو معتقد أو مجموعة إثنية؛ ويقوم بلده بالمقابل بدعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الحضارات.

٣٣ - وأردف يقول إنه ولئن كانت المسؤولية الأولى للدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب تقع على الصعيد الوطني، فإن الاستراتيجية العالمية وخطة عملها تشكل الإطار المشروع للتعامل مع الإرهاب على الصعيد العالمي. وأعرب عن ارتياح وفده للنتائج التي توصل إليها الاستعراض الثالث للاستراتيجية، ولا سيما تأكيد الجمعية العامة على ضرورة معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامج تُعنى بضحاياه ودعمهم، فضلاً عن الإشارات المتعلقة بتزايد استخدام الإرهابيين لتكنولوجيا الاتصال وتزايد عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن من أجل الحصول على موارد مالية أو انتزاع تنازلات سياسية. وأعرب عن دعمه وتقديره لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وارتياحه للتطور التدريجي الذي طرأ على عمل مجلس الأمن في هذا المجال.

٣٤ - ومضى يقول إن المغرب انخرط مبكراً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وإنه تمكّن من ترجمة التجربة التي راكمها إلى استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين الآليات القانونية الزجرية والمبادرات التي تهدف إلى معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تغذي الإيديولوجيات المتطرفة والعنيفة. وسعى بلده إلى تقوية مناعة المجتمع من خلال التأكيد على مبادئ الإسلام السمحة وترسيخ ثقافة الحوار واحترام حقوق الإنسان، كما وسّع مجال المشاركة الديمقراطية والانفتاح على المجتمع المدني.

٣٥ - وأعرب عن اقتناعه بأن الجهود الوطنية، مهما كانت فعاليتها، تبقى بشكل واضح غير كافية لمواجهة التطورات العالمية في مجال الإرهاب ولا سيما في ظل ظروف إقليمية ودون إقليمية محفوفة بأنشطة إرهابية متزايدة ممولة بموارد تدرها الجريمة المنظمة. وأعرب عن الانشغال بوجه خاص لتنامي نشاط الإرهاب في المنطقة الممتدة بين منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل، وخاصة شمال مالي، وتزايد ارتباطها بمجموعات إرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، وبأنشطة حركات انفصالية مسلحة وشبكات للاتجار بالمخدرات والبشر. ورأى أن هذه الحالة تمثل تهديداً ليس فقط لاستقرار المنطقة بل للسلام والأمن الدوليين. وقال إنه يتعين على الدول المعنية أن تتخذ نهجاً حازماً وتشاركياً يستند إلى المحافظة على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعلى التعاون والحوار البناء والوعي بشمولية الأمن وبالمسؤولية المشتركة. وأضاف أنه لا بد للمجتمع الدولي من ثم، وخاصة الأمم المتحدة، من التحرك بسرعة من أجل دعم هذه الجهود، بما في ذلك في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٦ - وأضاف أن وفده يشارك بصورة نشطة في جميع المبادرات الرامية إلى زيادة التعاون في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة الخمسة التابعة له. وأثنى على المنتدى لقيامه باعتماد إعلان

الرباط المتعلق بأفضل ممارسات المكافحة الفعالة للإرهاب في قطاع العدالة الجنائية.

٣٧ - وأخيراً اختتم بقوله إنه في مجال التعاون القضائي الإقليمي، يواصل المغرب مساعيه من أجل دعم اتفاق التعاون القضائي الذي اعتمده المؤتمر الخامس لوزراء العدل في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل التنفيذ الشامل للصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. وقال إن المغرب يدعم المبادرات الرامية لتعزيز القدرات المشتركة للدول الأفريقية لمواجهة التهديدات الأمنية، بما فيها المؤتمر السنوي للدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي.

٣٨ - **السيدة زروق بوميزة** (تونس): قالت إنها حكومتها تدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره؛ وترى أن مشاكل الساحل الأفريقي بما فيها الاتجار بالأسلحة والمخدرات ونشوء الجماعات الإرهابية الجديدة، تشكل تهديداً محدقاً ليس فقط بالمنطقة بل أيضاً بالسلام والأمن الدوليين. وقالت إنه يتعين على المجتمع الدولي من ثم أن يأخذ بنهج شامل ومتضافر يتصدى للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة ويطبّق استراتيجية شاملة لتفكيك الجماعات الإرهابية.

٣٩ - ومضت تقول إن حكومتها دأبت على الالتزام بمواجهة خطر الإرهاب، وقد وضعت استراتيجية وطنية لمواجهة العوامل المؤدية إلى انتشاره مع التأكيد في الوقت ذاته على حق الأفراد في الكرامة والرخاء. وقامت الحكومة أيضاً باعتماد عدد من القوانين التي جرى تصميمها لتنفيذ أحكام الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي عاكفة الآن على تحديث تشريعاتها بما يكفل تماشي التدابير التي تعمل بها في مجال مكافحة الإرهاب وغسل الأموال مع التزامات تونس في مجال حقوق الإنسان.

٤٠ - ومضت تقول إن تونس طرف في جميع الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب بما فيها: الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي. وتونس أيضاً طرف في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتعمل من أجل الإيفاء بالتزاماتها في إطار الاستراتيجية العالمية.

٤١ - ومضت تقول إن الإرهاب ظاهرة لا ترتبط حصرياً بأي عرق أو دين أو جنسية. كما أن أساليب الإرهاب في تطور مستمر مع اتجاهه إلى الاستعمال المتزايد لتكنولوجيا الاتصال الجديدة، مثلما الحال بالنسبة للجريمة الإلكترونية. ورأت أن أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب على أي من الصُعد الوطني أو الإقليمي أو الدولي لا بد وأن تضع هذا الاتجاه بعين الاعتبار. وعلاوة على ذلك، أظهرت التدابير الأمنية التي تُتخذ من طرف واحد أنها مشوبة بالقصور. ورأت أن استمرار الظلم الاجتماعي والتقاعس عن حل بعض النزاعات ووجوه التفاوت الاقتصادي والإقصاء وتشويه الأديان تسهم جميعها في تغذية الكراهية والتطرف وتشجع على إشراب عقائد الإرهاب وتجنيد الإرهابيين. وطالبت ببذل قدر أكبر من الجهود العالمية من أجل كفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع للاستراتيجية العالمية. ودعت إلى عقد قمة للأمم المتحدة يجري فيها تحديد عقد السلام بين الشعوب وكبح جماح الكراهية التي ترتكبها بعض الجماعات غير المسؤولة. وفي الختام، لفتت الانتباه إلى أهمية بناء القدرات لدى الدول الأعضاء من أجل تمكينها من مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وانتشار الأسلحة والتصدي لتزايد استعمال الإرهابيين لتكنولوجيات الاتصال الجديدة.

٤٢ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن قرار انعقاد اللجنة المخصصة في عام ٢٠١٣ يعطي الوفود وقتاً للتفكر في كيفية المضي قُدماً بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وتمنى أن تشهد الدورة الحالية للجمعية العامة إرادة سياسية متجددة لوضع الصيغة النهائية للمشروع على أساس توافقي.

٤٣ - ومضى يقول إن ثمة فرقاً واضحاً بين الإرهاب وبين النضال المشروع للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي من أجل حق تقرير المصير، ولا بد من ألا يُربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو جماعة إثنية أو جنسية. وأعاد تأكيد وفده على أهمية عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات الراهنة والبازغة التي تواجه الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ورأى أن هذا المؤتمر يمكن أن يتوصل إلى حلول للمسائل المعلقة المحيطة بمشروع الاتفاقية، وأن انعقاده لن يكون بالتالي متوقفاً على اختتام المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية.

٤٤ - ومضى يقول إن ماليزيا صدّقت على تسعة من الصكوك الدولية في مجال مكافحة الإرهاب واتخذت عدداً من الخطوات من أجل الإيفاء بالالتزامات الواردة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهي عاكفة الآن على تعديل القوانين الوطنية ذات الصلة حتى يكون بمكنتها الدخول كطرف في الصكوك المتبقية.

٤٥ - وأردف يقول إن حكومته أنشأت المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، الذي عقد منذ نشأته وحتى الآن أكثر من ٩٠ من الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات حضرها ما يربو على ٣ ٠٠٠ شخص من المشاركين المحليين والدوليين، وقام في الآونة الأخيرة بتوسيع نطاق تعاونه مع هيئات أخرى مثل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ووقعت الحكومة أيضاً اتفاقات ثنائية تستهدف تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع شركاء داخل وخارج المنطقة.

٤٦ - ورحب باسم وفده بالاستعراض الأخير للاستراتيجية العالمية، وشدد على ضرورة إيلاء نفس القدر من التركيز لركائزها الأربع، وأنه ينبغي لتحقيق هذا التوازن زيادة الاهتمام بالركيزتين الأولى والرابعة. فبالنسبة للركيزة الأولى، المتصلة بالظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، أشار إلى أنه من الذائع أن بعض العوامل مثل الشعور بالمذلة واليأس وانعدام التنمية الاقتصادية والتعليم تدفع البعض إلى الارتماء في أحضان الإرهاب. وفي هذا الصدد، لا بد من بذل كل جهد ممكن من أجل حل النزاع في الشرق الأوسط والاعتراف بالفظائع التي تُرتكب فيه. وفيما يتعلق بالركيزة الرابعة، المتصلة بالتدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان، قامت حكومته في الآونة الأخيرة باعتماد قانون جديد بشأن الجرائم الأمنية يرمي إلى الاستمساك بحقوق الإنسان في سياق السعي إلى ضمان الأمن.

٤٧ - وأضاف أن الإرهاب يُستعمل في بعض الحالات من أجل تحقيق برامج سياسية: فعن طريق الهيمنة على العناوين الرئيسية للأنباء ورفع درجات الخوف بين ملايين الناس في أنحاء العالم، تستطيع مجموعات صغيرة أن تحقق نفوذاً عالمياً، بينما تبقى الأغلبية المعتدلة، التي تفزعها الأعمال الإرهابية الخسيسة التي يرتكبها المتطرفون والإرهابيون، ملتزمة الصمت. ودعا إلى وجوب تغيير هذا الوضع. وقال إنه تحقيقاً لهذا الغرض أطلقت حكومته المبادرة المسماة ''الحركة العالمية للمعتدلين'' كدعوة موجهة إلى العقلاء ومحبي السلام من كل الأعراق والثقافات والمعتقدات من أجل أسماع أصواتهم.

٤٨ - وفي الختام قال إن وفده يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن تعيين منسق الأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب على نحو ما يقترحه الأمين العام.

٤٩ - **السيدة إنيرسين** (النرويج): استهلت قائلة إن حكومتها تدين الإرهاب أينما وحيثما يُرتكب ومهما كان سبب ارتكابه، وترى فيه جريمة خطيرة وتهديد جسيم للسلام والأمن الدوليين. واعتبرت أن نقطة البداية في كل جهود مكافحة الإرهاب لا بد أن تكون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، لأن الديمقراطية وحرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى حاسمة أيضاً بالنسبة لهذه الجهود، ولأن هناك حاجة لإجراء حوار من أجل تأكيد قدرة الأغلبية

المعتدلة، وليس المتطرفين الخارجين عن الأعراف، على إسماع صوتها وتحقيق إراداتها السياسية.

٥٠ - ومضت تقول إن منع الإرهاب يحتاج إلى نهج شامل وطويل الأجل يستفيد بالوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية، وكملاذ أخير، بالوسائل العسكرية. ورأت أن مثل هذا النهج موجود في صميم الاستراتيجية العالمية التي تحظى بدعم كامل من حكومتها. وأضافت أن دور فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ يحتاج إلى مزيد من الدعم؛ وأن حكومتها تعمل عن كثب مع فرقة العمل وتقدم لها الدعم سياسياً ومالياً. وقالت أيضا إن مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، على وجه الخصوص، أفرزت نتائج إيجابية من منظور التنسيق على الصعيد الوطني. وأضافت أن حكومتها تدعم أنشطة مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنها بناء القدرات في النظم القانونية للدول الأعضاء بالاقتران بتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقالت إن الأمم المتحدة تقوم بدور مهم في تدعيم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتوفر الإطار القانوني لهذه الجهود، غير أنه لا بد من التأكيد على مسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء في ضمان تنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة.

٥١ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب زارت النرويج في يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ كجزء من الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب لتعميق الحوار مع الدول الأعضاء. وقد تناولت المناقشات التي جرت في إطار الزيارة مجموعة كبيرة من القضايا وتميزت بطابعها البناء والمثمر. وأكدت أن حكومتها تتطلع إلى استمرار التعاون الوثيق مع اللجنة مع اقترابها من وضع اللمسات النهائية على تقريرها عن الزيارة. وأضافت أن الحكومة تخطط أيضاً للتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام ٢٠١٢.

٥٢ - واختتمت قائلة إن وفدها يتمنى على الدول الأعضاء أن تظهر المرونة والإرادة السياسية اللازمة لاختتام عملية اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. ورحبت في هذا الصدد بقرار دعوة اللجنة المخصصة إلى العودة إلى الانعقاد في عام ٢٠١٣.

٥٣ - **السيد الضحّاك** (الجمهورية العربية السورية): استهل بقوله إن بلده يدين الإرهاب بكافة أشكاله بصرف النظر عما إذا كان مرتكبوه أفراداً أو جماعات أو دول. كما يؤكد أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف كونها أعمالاً إجرامية تمس حياة الأبرياء وممتلكاتهم وتمثل انتهاكات للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما تهدد سيادة الدول ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

٥٤ - ومضى يقول إن الجمهورية العربية السورية كانت من أوائل البلدان التي عانت من الإرهاب، وإنها نبّهت مبكراً إلى هذه الظاهرة منذ عام ١٩٨٦ وأكدت مراراً على أهمية العمل المشترك من قِبَل المجتمع الدولي لمعالجة جذورها ومسبباتها وإيجاد أطر قانونية دولية لمكافحتها. وقال إن وفده يعيد التأكيد على ضرورة تكاتف الجهود الجماعية من أجل قيام عالم خالٍ من الإرهاب، وهو ما يستدعي اتباع نهج بعيد عن التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة، والتوصل إلى وضع تعريف قانوني متفق عليه لتعريف الإرهاب يستبعد تماماً جميع محاولات الربط بين الإرهاب وبين كفاح الشعوب الرازحة تحت الاحتلال في سعيها لممارسة حقها في تقرير مصيرها ونيل استقلالها، وهو الحق الذي يكفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويتأسس عليه النظام الدولي القائم. ومضى يقول إن بلده للأسف يعاني الآن مجدداً من هذه الآفة؛ حيث استغلت مجموعات إرهابية مسلحة المطالب

الإصلاحية المشروعة للمواطنين في السعي لزعزعة استقرار البلد بارتكاب أعمال إرهابية تتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح وفي إيقاع الدمار والمعاناة.

٥٥ - وأضاف أنه أصبح واضحاً للجميع أن عناصر أجنبية من تنظيم القاعدة باتت نشطة في الجمهورية العربية السورية وأن متطرفين أجانب بدءوا بالتدفق إلى البلد للمشاركة فيما يعتبرونه جهاداً، عن طريق التخريب وخلق الفوضى. وقال إن أحد أفرع تنظيم القاعدة المسمى ''جبهة النُصرة'' أعلن مسؤوليته عن عدد من التفجيرات بما فيها سلسلة التفجيرات الانتحارية في مدينة حلب التي وقعت في ذروة الازدحام المروري الصباحي يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأكد أن هذه الأعمال التي تجري لخدمة مصالح أنانية لدول معينة، هي أمثلة واضحة لأعمال الإرهاب التي اتفق المجتمع الدولي على إدانتها واتخاذ إجراءات ضد مرتكبيها والمحرضين عليها.

٥٦ - ومضى يقول إن وفده دأب على التأكيد على أهمية الاستراتيجية العالمية وضرورة تنفيذ أحكامها. وقال إنه من ضمن من أكدوا التزامهم بذلك نفس الدول التي تعمل على إيواء وتمويل وتسليح مجموعات إرهابية بهدف تنفيذ جرائمها في بلده في انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية وتعهداتها الدولية. وطالب الجمعية العامة بضرورة تحمّل مسؤوليتها الآن من أجل وضع حد لممارسات تلك الدول لأنه من غير المقبول أن يكون الإرهاب أداة للسياسة الخارجية لأي بلد.

٥٧ - واسترسل يقول إن الجهود الدولية المشتركة لمكافحة الإرهاب ستبقى قاصرة عن تحقيق الهدف المرجو طالما استمر تطبيق ازدواجية المعايير واستمر التغاضي عن أخطر أشكال الإرهاب، وهو إرهاب الدولة، الذي دأبت إسرائيل على ممارسته يومياً ضد حقوق الشعب العربي في فلسطين المحتلة والجولان السوري المحتل. وقال إن الجرائم الإسرائيلية تشكل جرائم حرب موثّقة ونماذج واضحة لإرهاب الدولة، وإنها تنتهك القانون الدولي والقرارات الدولية وصكوك حقوق الإنسان. وقد دأب وفده على لفت انتباه مكتب الأمين العام وكافة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة إلى هذه الممارسات.

٥٨ - وقال إن الجمهورية العربية السورية وقّعت وصدّقت على عشرة من الصكوك الدولية الثلاثة عشرة المتعلقة بالإرهاب، وإنها بصدد دراسة الانضمام إلى الاتفاقيات الثلاث المتبقية. وأضاف أنها تبذل جهودا حثيثة اعتُرف بها دوليا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد قامت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السورية بالانضمام إلى مجموعة إيغمونت وتعاونت مع فرق التقييم. واتخذت حكومته أيضاً خطوات مهمة وأصدرت عدداً من التدابير التشريعية للتماشي مع التوصيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك إصدار مرسوم تشريعي بشأن السرية المصرفية ومرسوم تشريعي آخر بشأن امتثال المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠١٢ صدر قانون جديد خاص بمكافحة الإرهاب وقانون آخر يقضي بإنشاء محكمة تختص بالنظر في جرائم الإرهاب، وقد حدد القانونان مفهوم ''الإرهاب'' وبيّنا العقوبات الواجب تطبيقها على كل جريمة تعتبر عملاً إجرامياً، بما في ذلك الأعمال الإرهابية أو تقديم الدعم المادي أو المعنوي للإرهاب أو الإرهابيين.

٥٩ - وأضاف أن بلده انضم أيضاً للاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وأبرم عدداً من الاتفاقات الثنائية في هذا المجال. وأكد أن بلده لا يزال يحترم التزاماته بالرغم من خرق بعض الأطراف الأخرى العربية والإقليمية لها، وسيواصل نهجه الحثيث لمكافحة الإرهاب في إطار موقفه المبدئي، وميثاق الأمم المتحدة والتزاماته الدولية ذات الصلة. وقال إن وفده يأمل أن يتم إنجاز المفاوضات حول مشروع الاتفاقية

الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي لم تفلح في التوصل إلى اتفاق حتى الآن رغم المرونة التي أبدتها بعض الوفود، بسبب غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف، وأعرب عن تقدير وفده للجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة.

٦٠ - واختتم بقوله إن وفده يدعو مجدداً للمزيد من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات من أجل قطع شبكات الإمداد إلى الجماعات الإرهابية ومنع تسليحها، ودعا جميع الدول كافة إلى احترام التزاماتها بهذه الشأن. وقال إن تشجيع الجهل وسوء التصرف بذريعة احترام حرية الرأي وزرع الكراهية بين الديانات والحضارات والثقافات يمكن أن يسفر عن عواقب مؤلمة على نحو ما حدث مؤخراً في بنغازي؛ وبدلاً من ذلك يدعو وفده إلى الحوار واتباع الطرق السلمية في حل الخلافات. وفي هذا الصدد أكد أن بلده يرفض أي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو جنسية، ويشدد على أن التدابير التي تُتخذ لمكافحة الإرهاب الدولي ينبغي أن تتم على نحو يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٦١ - **السيد أباكان** (تركيا): استهل بقوله إن المنظمات الإرهابية تستغل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغير ذلك من العوامل الأخرى لتجنيد المناصرين لها. وقال إن تدابير مكافحة الإرهاب لا بد أن تغطي نطاقاً واسعاً من الأنشطة على الصُعد الدولي والوطني والمحلي. ورأى أن غياب الإرادة السياسية ونقص القدرات يؤديان إلى وجود فجوات في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ودعا إلى وجود نهج موحد لتحديد مرتكبي الأعمال الإرهابية وكفالة مثولهم أمام العدالة. وشدد على ضرورة الامتثال التام للصكوك الدولية الرئيسية الثلاثة عشرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، التي يجب أن تصدق عليها جميع البلدان أو تضعها موضع التنفيذ. وحث جميع الدول الأعضاء على أن تبذل ما في وسعها من أجل إكمال التفاوض على مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وأشار إلى أولوية أخرى وهي التصدي للفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الجريمة المنظمة. وقال إن التعاون القضائي الدولي لا يقل أهمية عن التعاون في المسائل الأمنية وإن مبدأ "التسليم أو المحاكمة" يجب أن يكون هو المبدأ الأسمى. وقال إنه في غياب اتفاقية عالمية بشأن التعاون القضائي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور استباقي أكبر في هذا المجال. ولا بد من اتخاذ إجراءات لحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن والحصانة من العدالة ولا بد أيضاً من كبح تحركات الإرهابيين وإمداداتهم من الأسلحة عن طريق تطبيق ضوابط حدودية أكثر فعالية وتحسين التعاون في مجال تبادل المعلومات.

٦٢ - وأضاف أن الأمم المتحدة هي الركيزة المفصلية لجهود مكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق تدعم تركيا تعزيز وتنفيذ الاستراتيجية العالمية. وأكد أن محاربة القوى التي تُذكي الاستقطاب والتطرف يحتاج إلى إقامة الحوار وتوسيع قاعدة التفاهم بين الحضارات. وأشار إلى إنشاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي تم بمبادرة من تركيا وإسبانيا بهدف تسهيل الوئام والحوار عبر القيم المشتركة لمختلف الثقافات والأديان.

٦٣ - واختتم بتوجيه الانتباه إلى ضرورة قيام تعاون أكثر وثاقة وفعالية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، ورحب بالتفاعل المتنامي بين لجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء، وأكد اعتزام حكومته تعزيز جهودها المستقبلية في مجال مكافحة الإرهاب.

٦٤ - **السيد بافليتشنكو** (أوكرانيا): قال إن حكومته تدين الإرهاب إدانة قاطعة في جميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن دوافعه وأهدافه. وأضاف أنها تدعم الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وأنها تعرب عن تقديرها بوجه خاص للعمل الذي

تقوم به في هذا الخصوص فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأضاف أن حكومته ترحب بالاستعراض الأخير للاستراتيجية العالمية وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذها بالكامل. وأضاف أن أوكرانيا طرف في جميع الصكوك والبروتوكولات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وحث باسم وفده جميع الدول على أن تحذو حذوها، إن لم تكن قد فعلت ذلك.

٦٥ - وأضاف أن وفده يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها لجان مجلس الأمن المتصلة بمكافحة الإرهاب ويشيد بالخطوات التي اتخذها المجلس مؤخراً من أجل اتباع إجراءات عادلة وواضحة في نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وأثنى على الأمين العام لتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب النووي الذي عُقد في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقال إن بلده يقوم بدور ريادي في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب النووي وتعزيز عدم الانتشار عن طريق تنفيذ تعهده بالتخلص من مخزونه الوطني من اليورانيوم عالي التخصيب.

٦٦ - ومضى يقول إن حكومته تواصل تحسين قوانينها وتشريعاتها في مجال مكافحة الإرهاب. ويتضمن قانون العقوبات الآن أحكاماً تجعل من قبيل الجريمة، ليس فقط ارتكاب العمل الإرهابي، بل أيضاً التحريض عليه أو توفير المساعدة المالية والمادية المتصلة به. وأضاف أن اللجنة الحكومية المعنية بالمراقبة المالية أبرمت أكثر من ٤٠ ترتيباً ثنائياً في هذه المسائل مع شركائها في البلدان الأخرى. وفي آذار/مارس ٢٠١١ أقرت الحكومة استراتيجية وطنية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب تغطي الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وحرصت على كفالة تساوقها الكامل مع الاستراتيجية العالمية والالتزامات التي يتحملها البلد في مجال حقوق الإنسان. وجرى أيضا تطبيق تدابير ناجحة لمكافحة الإرهاب في سياق البطولة الأوروبية لكرة القدم لعام ٢٠١٢ التي استضافتها أوكرانيا وبولندا.

٦٧ - واختتم بقوله إن أوكرانيا طرف في ٢٠ صكاً دولياً في مجال مكافحة الإرهاب وإنها تتعاون بشكل نشط مع الجهود ذات الصلة التي تبذلها كثير من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وأضاف أن أوكرانيا تتعاون في منطقتها دون الإقليمية من خلال منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (غوام) التي تضم جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، وأضاف أن إحدى المهام البالغة الأهمية المتبقية تتمثل في اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، ورأى أن الاقتراحات التي طُرحت في عام ٢٠٠٧ يمكن أن توفر قاعدة لتوافق الآراء، ودعا الدول الأعضاء كافة إلى تكثيف جهودها من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية في المستقبل القريب.

٦٨ - **السيد الحاج** (اليمن): قال إن بلده يعيد التأكيد على موقفه المبدئي الرافض للإرهاب بكافة أشكاله بوصفه آفة ولضرورة مكافحته بكل حزم وقوة، مهما كانت دوافعه، وإنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال الربط بين الإرهاب وبين أي دين أو ثقافة أو جنسية. ودعا إلى ضرورة الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي على أن تشمل تعريفاً واضحاً وجامعاً لمعنى الإرهاب يميز بينه وبين المقاومة المشروعة التي هي حق للشعوب في دفع العدوان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٦٩ - ومضى يقول إن بلده صدّق على أغلب الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وقام في عام ٢٠١٢ باعتماد قانون بالموافقة على انضمام البلد إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأشار إلى ما جرى اتخاذه من

إجـراءات أخـرى آخرهـا اعتمـاد مجلـس الـوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب تهدف إلى القضاء على منابع التطرف ومصادر تمويله في جميع أنحاء اليمن، وتوعية الناس بمخاطر التطرف والإرهاب، واعتماد قانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يجرِّم الأعمال الإرهابية أو الشروع في ارتكاب هذه الأعمال أو التحريض عليها أو المعاونة على ارتكابها؛ وقد أُدخلت تعديلات على قانون العقوبات لتجريم مثل هذه المشاركة والتحريض؛ كما جرى إبرام عدد من الاتفاقات الثنائية بشأن تبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة الإرهاب، وبُذلت جهود للتوعية من خلال وسائط الإعلام تهدف إلى تعزيز التسامح والوسطية. وأضاف أن هناك أيضاً مشروع قانون معروض على مجلس النواب لمكافحة الإرهاب يستهدف استكمال الأحكام ذات الصلة في الدستور، ويراعي جوانب حقوق الإنسان في إطار جهود مكافحة الإرهاب.

٧٠ - واسترسل موضحاً أنه على الرغم من شحة موارد الحكومة وضعف الدعم الدولي، تمكنت القوات المسلحة واللجان الشعبية في اليمن من توجيه ضربة قاصمة لعناصر تنظيم القاعدة في محافظات أبين وشبوه والبيضاء. وقد أكد الرئيس اليمني وهو يتكلم أمام الجمعية في دورتها الحالية التزامه الثابت باجتثاث عناصر الإرهاب وتجفيف منابع الدعم والتمويل المقدم لها من الداخل والخارج. ودعا وفده في هذا السياق شركاء اليمن الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب إلى دعم برامج الحكومة لإعادة تأهيل العناصر المتطرفة ودعم مشاريع الحكومة الإنمائية وخاصة في المناطق المحرومة التي تمثل البيئة الخصبة لنمو الإرهاب والتطرف. واختتم بالدعوة أيضاً إلى زيادة الدعم اللوجستي والتقني الذي يقدم إلى قوات الأمن وإلى زيادة تعزيز التعاون والتنسيق في مجال تبادل المعلومات.

٧١ - **السيد تشيلومبا تشيتومبو** (جمهورية الكونغو): استهل بقوله إن ثمة توافقاً يتنامى الآن على مدار عدة سنوات بشأن ضرورة تحديد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تغذي الإرهاب، وإدانته في جميع أشكاله ومظاهره، واتخاذ إجراءات شاملة ومتضافرة ضده تحت قيادة الأمم المتحدة، والتركيز على مقترح عام ٢٠٠٧ المتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ورأى أن الوقت قد أزف في هذا السياق للاتفاق على موعد لعقد مؤتمر لاعتماد مشروع الاتفاقية، مع مراعاة أنه لن يكون ممكنا في المشروع استيعاب جميع التفضيلات التي يميل إليها وفد واحد بعينه أو مجموعة إقليمية بعينها. وطلب إلى جميع الوفود ضرورة إظهار المرونة وأن تكون مستعدة للتفاوض من أجل التوصل إلى توافق بشأن النقاط الرئيسية، وأن تتيح الفرصة لإمكانية اتخاذ قرار تاريخي.

٧٢ - **السيدة لاليتش سمايفيتش** (صربيا): قالت إن حكومتها تدعم الاستراتيجية العالمية دعماً كاملاً وعلى الأخص التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، وتدعم أيضاً جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتصلة بمكافحة الإرهاب. وتدين حكومتها إدانة قاطعة الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره أينما ارتُكب ومهما كان مرتكبوه، وبصرف النظر عن سبب ارتكابه. وقالت إن صربيا طرف في غالبية الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وإنها تبذل قصاراها لتنفيذ القرارات ذات الصلة ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأضافت أنها تشترك أيضا في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب التي يُضطّلع بها برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

٧٣ - ومضت تقول إن الأولوية الاستراتيجية لحكومتها تتمثل في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وإنها تعمل في هذا السياق على صياغة مبادرات وطنية في مجال مكافحة الإرهاب وتستكمل الاستعدادات النهائية لمشروع مشترك

مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يهدف إلى تعزيز النظام القانوني المناهض للإرهاب في صربيا وبناء قدرات السلطات ذات الصلة وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات مع مراعاة الأحكام ذات العلاقة والتعهدات الاستراتيجية المشمولة بوثائق الاتحاد الأوروبي.

٧٤ - وأضافت أن حكومتها تصعّد جهودها أيضاً من أجل تعزيز التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وقد قامت في عام ٢٠١١ باستضافة حلقة عمل للدول الأعضاء من جنوب شرق أوروبا بشأن مكافحة تمويل الإرهاب جرى تنظيمها بصورة مشتركة بين المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي، بمساهمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢ اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن المتوقع أن يجري في المستقبل القريب اعتماد مشروع قانون بإنشاء آلية لتجميد أصول الأفراد والكيانات التي يحددها مجلس الأمن.

٧٥ - وأكدت أخيراً استمرار دعم وفدها للانتهاء بسرعة من وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٧٦ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): أعرب عن تأييد حكومته للاستراتيجية العالمية، وقال إنها تعكف في هذا السياق على صياغة أول استراتيجية وطنية في مجال مكافحة الإرهاب. ورحب بما يجري من إضفاء للطابع المؤسسي بشكل تدريجي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وقال إنه سُرّ إذ لاحظ أن لجنة مكافحة الإرهاب ومديرها التنفيذي يقدمان الآن إحاطات دورية للدول الأعضاء. وأعرب أيضاً عن ترحيبه بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واعتبره تطوراً سارا آخر.

٧٧ - وأشار إلى الركيزة الأولى في الاستراتيجية العالمية فقال إن بنغلاديش طرف في جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب الأربعة عشرة، وإنها صدّقت أيضاً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويطبّق بلده استراتيجية وطنية لمكافحة إشراب التطرف من خلال جهود التوعية وتمكين المرأة وإشاعة القيم الثقافية المدنية والمعتدلة.

٧٨ - وفيما يتصل بالركيزة الثانية، قال إن حكومته فرضت حظراً على جميع الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، المتصلة بتنظيم القاعدة، وتراقب عن كثب أي أنشطة مثيرة للشبهات تقوم بها هذه الجماعات. وفي عام ٢٠١٢ اعتمدت قانوناً لمكافحة الإرهاب وأجرت تحديثاً لقانون منع غسل الأموال ليشمل المعاملات المشبوهة والجرائم المعزوُّة إليها.

٧٩ - وانتقل إلى الركيزة الثالثة فقال إن بنغلاديش استضافت بالشراكة مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة في جنوب آسيا، عُقدت في داكا في يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢. وشاركت الحكومة أيضاً في أنشطة متصلة بمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهابيين جرت من خلال الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي، كما استهلت بعض الأنشطة الإقليمية في إطار اتفاقية التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات التابعة لمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات.

٨٠ - وفيما يتعلق بالركيزة الرابعة، قال إن بنغلاديش طرف في جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تقريباً، وهي أيضاً عضو في مجلس حقوق الإنسان منذ نشأته.

٨١ - وانتقل إلى نقطة أخرى فطالب بضرورة وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، ورأى أنه لا بد أن يكون تعريف الإرهاب الوارد فيها شاملاً لجميع الأعمال الإرهابية، سواء التي ترعاها الدولة أو الجماعات من غير الدول. ولا بد أيضاً من التمييز بين الإرهاب وكفاح الشعوب المشروع ضد الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وحق تقرير المصير. وقال إنه لا بد من تجنُّب أي محاولة لربط الإرهاب بديانة أو جنسية أو حضارة أو مجموعة إثنية بعينها. ويجب التصدي أيضاً للأسباب الجذرية للإرهاب بما فيها الفوارق الاقتصادية والحرمان والإخضاع والإقصاء السياسي والنزاعات المزمنة الباقية دون حل وفقدان سُبُل العيش الناجم عن استحثاث المناخ. وقال إن على الأمم المتحدة أن توجه مسيرة النقاش العالمي والإجراءات العالمية في مجال مكافحة الإرهاب. ويتعين أن يحتل أعلى سلّم الأولويات في هذا المجال بناء القدرات الوطنية والتطبيق السليم لسيادة القانون وإقامة العدل وتدريب المسؤولين، وعلى الأخص في أقل البلدان نموا.

٨٢ - واختتم بقوله إن حكومته تدين الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وإنها تتبع سياسة تقوم على عدم التسامح على وجه الإطلاق حياله وحيال أي تطرف ديني. وأضاف أن السياسة الخارجية لبلده تستهدف تعزيز الديمقراطية والطابع المدني والحرية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية ونشر ثقافة السلام وعدم العنف والحوار بين الأديان والثقافات والتسامح العرقي والديني. وستواصل بنغلاديش العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاقتصادية المستدامة وتمكين المرأة وتوفير التعليم وتهيئة الوظائف للجميع وستقوم أيضاً بتعزيز النظام القانوني والمؤسسي في سبيل مكافحة أسباب التطرف والإرهاب.

٨٣ - **السيدة تيجيرينو** (نيكاراغوا): استهلت بقولها إن نيكاراغوا تدين الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره بما فيه إرهاب الدولة، الذي وقع شعبها وحكومتها ضحايا له. وأكدت أن الإرهاب لا يمكن ولا يجب أن يُربط بدين أو جنسية أو حضارة أو مجموعة إثنية بعينها، ولا يمكن أيضاً يُستخدم الانتساب إلى عضوية أي من هذه المجموعات كمبرر لارتكاب أعمال إرهابية. وأضافت أنه في الوقت الذي ترفض فيه حكومتها الإرهاب، تشعر بالقلق لأن ''الحرب على الإرهاب'' تُستخدم كذريعة لشن اعتداءات تنتهك حقوق الإنسان أو تحصد الآلاف من أرواح البشر. وأوعزت إلى أنه بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، لا ينفك عدد الهجمات الإرهابية في التصاعد عاماً بعد عام - حيث ارتُكبت في عام ٢٠١٢ وحده مئات من هذه الهجمات - كما اتجهت الأساليب المستخدمة في ارتكابه إلى التعقُّد المتزايد بدرجة غير مسبوقة، وخلّفت وراءها أعداداً أكبر من الضحايا. وطالبت بتنسيق الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب وإكسابها قدراً أكبر من الشفافية والإبقاء عليها في الحدود التي يفرضها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وأدانت باسم حكومتها ازدواجية المعايير التي تطبقها بعض البلدان التي تزعم دعمها لاستئصال شأفة الإرهاب وتتبجح بأنشطتها في مجال مكافحة الإرهاب، في الوقت نفسه الذي تأوي فيه إرهابيين معروفين في أراضيها وتدعم الإرهابيين في البلدان الأجنبية. وقالت إن مثل هذا التصرف غير الأخلاقي لم يعد قابلاً للسكوت عنه.

٨٤ - واعتبرت أن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله: فعلى المجتمع الدولي أن يتفق على وضع تعريف واضح للإرهاب بدلاً من استخدام الأفكار الذاتية لبعض البلدان أو الأشخاص لتبرير الأفعال الإجرامية. ورأت أنه مما يؤسف له أن الحكومات التي تزعم احترام ميثاق الأمم المتحدة وحقوق

الإنسان لا تزال على موقفها من عدم إدراج إرهاب الدولة ضمن تعريف الإرهاب، وهو الذي ما برح يُرتكب مع إفلات من العقوبة في معظم الحالات. وأكدت ما تشعر به نيكاراغوا من حساسية إزاء هذه النقطة كونها كانت ضحية لهذا النوع من الإرهاب لسنوات طويلة.

٨٥ - **السيد تانين** (أفغانستان): استهل بقولة إنه تقع على كاهل جميع البلدان مسؤولية مشتركة لحماية الأجيال الحالية والمقبلة من وعيد الإرهاب، عن طريق التعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقال إن أفغانستان تناضل ضد الإرهاب لأكثر من عقدين وإنها أحرزت على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية تقدماً في مسيرة تدعيم الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتمكين الملايين من الأطفال والبالغين من الالتحاق بصفوف الدراسة. وبذلك أصبحت أفغانستان بلداً مسؤولاً بالكامل عن مستقبله. واستدرك قائلاً إن السلام والأمن مع ذلك لا يزالا بعيدين عن التحقق، كما أن الإرهابيين الممولين والمدججين بالعتاد - الذي يأتيهم من ملاذات موجودة خارج البلد - يواصلون الاعتداء على الناس من كل مشارب الحياة. وقد قُتل آلاف من الأفغان من الجنود والضباط وجُرح آلاف آخرون في الهجمات الإرهابية أو في العمليات المناوئة للإرهاب.

٨٦ - ومضى يقول إن جهود مكافحة الإرهاب تشكل عنصراً أساسياً في استراتيجية الأمن الوطنية، وإن البلد تمكّن من إجهاض آلاف من الخطط الإرهابية. غير أن التحديات التي تواجهها أفغانستان لا تزال على درجة كبيرة من الخطورة مع استمرار احتفاظ أعداءها بالقدرة على شن الهجمات ومنع إحلال الاستقرار في البلد. ورغم ذلك فأنها لا تتوقف عن اتخاذ خطوات من أجل تنفيذ الصكوك الدولية الثلاثة عشرة في مجال مكافحة الإرهاب التي هي طرف فيها.

٨٧ - ثم انتقل إلى نقطة أخرى فأعرب عن الترحيب بالاستعراض الثالث للاستراتيجية العالمية وشدد على ضرورة إيلاء الاهتمام الملائم للركائز الأربع للاستراتيجية. واعتبر أنه من الأمور الحيوية الامتثال التام للقرارات ذات الصلة بالإرهاب بما فيها قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقال إن حكومته قدمت تقاريرها الوطنية عن تنفيذ هذين القرارين، وإنها تقدم الدعم الكامل للأعمال التي تضطلع بها لجان مجلس الأمن ذات الصلة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

٨٨ - وفي الختام، رحب بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي سيعين في تدعيم التعاون وبناء قدرات الدول. وبالنسبة لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي قال إن زيادة التعاون ضروري لحل المسائل المعلقة حتى يمكن إكمال الصيغة النهائية للنص بسرعة. ورأى أنه من المهم أيضاً عقد مؤتمر رفيع المستوى لمكافحة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة من أجل صياغة استجابة مشتركة وفعالة حياله.

٨٩ - **السيد الجدي** (ليبيا): قال إنه بعد سنوات من مساعي المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود المبذولة في الجمعية العامة ومجلس الأمن لمكافحة الإرهاب والحد من أسبابه، أصبح من الواضح أنه زاد حدة وأن أسبابه تنوعت؛ ورأى أن ذلك يثير التساؤل عما إذا كانت الجهود التي بُذلت غير كافية أو أن الوسائل المطبقة ليست ناجعة. وأضاف أن العمل الدولي مطلوب لا شك لكن التقييم المستمر مهم من أجل معالجة أي أوجه للقصور. وفي هذا الصدد، رأى أن اللجنة تتيح فرصة جيدة للوفود ليستمع بعضها لشواغل البعض الآخر ويتعلم من وجهات نظره. وقال إن التقارير التي قدمها الأمين العام في إطار البند الراهن من جدول الأعمال (A/67/158 و A/67/162 و Add.1) تحوي معلومات

قيّمة وتشير إلى الكثير من التدابير المفيدة التي يحتاج تنفيذها إلى مزيد من النقاش من أجل وضع الآليات الملائمة لها.

٩٠ - وقال إن ليبيا اجتازت ظروفاً صعبة وإنها ظلت لعقود عديدة مصدر قلق وعدم استقرار وقد استُبدل نظامها الديكتاتوري الآن من خلال ثورة شعبية وحلت محله دولة ديمقراطية ستكون مصدراً للاستقرار في المنطقة والعالم. ومضى يقول إن النظام السابق جنّد وسلّح الآلاف من الرعايا الأجانب ليعملوا كمرتزقة في قواته الأمنية ولاستخدامهم في قمع أي انتفاضة للشعب الليبي. وبعد سقوط النظام عاد الكثير من هؤلاء المرتزقة إلى بلدانهم بكامل أسلحتهم وأعتدتهم وأصبحوا مصدر تهديد لهذه البلدان، بل وللمنطقة كلها، من خلال تمردهم على السلطات المركزية وتعاونهم مع منظمات إرهابية في منطقة الساحل والصحراء، وانخراطهم في الجرائم العابرة للحدود بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

٩١ - ورأى أن وجود دولة ليبية بدون مؤسسات سليمة وغيبة لسيادة القانون لعدة عقود، ما زال يشكل مصدراً للقلق. وتبذل الحكومة ما في وسعها من أجل تغيير هذا الواقع، وقد تمكنت من قطع شوط كبير في هذا المجال. وقال إن انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي يكلَّف باختيار حكومة منتخبة وصياغة دستور دائم للبلاد انتهى الآن والمأمول أن تمضي هذه العملية بخطى معجّلة.

٩٢ - وأكد أن ليبيا لن تألوا جهداً في الالتزام بكافة تعهداتها الدولية في مكافحة الإرهاب وأنها تعتبر أن التعاون مع بلدان المنطقة هو حجر الأساس في هذه الجهود. وقد استضافت ليبيا في آذار/مارس ٢٠١٢ المؤتمر الوزاري الإقليمي لأمن الحدود، الذي اعتمد خطة عمل طرابلس بشأن مكافحة الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية والإرهاب.

٩٣ - واختتم بقوله إن مقتل السفير الأمريكي وثلاثة من مرافقيه في بنغازي كان حدثاً مؤلما وفاجعاً في عيون شعب ليبيا وحكومتها، وإنه لا يمثل بأي حال من الأحوال قناعات هذا الشعب أو ثقافته أو قيّمه الدينية والأخلاقية. وأكد أن حكومته ملتزمة بملاحقة الفاعلين وتقديمهم للعدالة.

٩٤ - **السيد الضحّاك** (الجمهورية العربية السورية): تكلّم في ممارسة لحق الرد، فقال إنه في ضوء العلاقات الأخوية بين بلده ودولة الإمارات العربية المتحدة، يرى أن ممثل هذه الدولة تكلم بشكل غير سليم في الاجتماع السابق، فقد أورد إشارة في غير مكانها حيث ذكر اسم الجمهورية العربية السورية بطريقة مستفزة للغاية في معرض حديثه عن الإرهاب الإسرائيلي. وقال إن هذه الكلمات تشكل تقييما مغلوطاً وسطحياً للأحداث المؤسفة التي يشهدها بلده؛ كما أنها تنطوي على قراءة خاطئة للمواقف المبدئية لحكومته في مكافحة الإرهاب. وذكّر ممثل الإمارات العربية المتحدة بأنه في الوقت الذي كانت فيه سوريا تقدم كل الدعم والتضامن لحكومته، كانت الحكومة الإسرائيلية ترتكب أعمالاً إرهابية بما في ذلك اغتيال الفلسطيني محمود المبحوح على أرض هذه الدولة الشقيقة.

٩٥ - ومضى يقول إنه في الوقت الذي كانت فيه الإمارات العربية المتحدة تعمل لضمان العضوية لحركة الطالبان في منظمة التعاون الإسلامي، وفي الوقت الذي فتحت فيه سفارة لها في أبو ظبي كانت الحكومة السورية تعارض عضوية الطالبان في المجتمع الدولي وبالتحديد في منظمة التعاون الإسلامي. وقد تبيّنت وجاهة هذا الموقف للجميع فيما بعد من ناحية مسألة مكافحة الإرهاب.

٩٦ - وبشأن الملاحظات التي أبداها ممثل الكويت في الجلسة الراهنة، قال إنه يتمنى لو أدلى هذا الممثل ببيان عن الإجراءات التي تتخذها حكومة الكويت لوقف عمليات

حشد الأموال والأشخاص للأعمال التي ترتكبها في وضح النهار المنظمات السلفية والتكفيرية وبعضها له تمثيل في البرلمان الكويتي. وقال إن هذه الحملات التي تُشن تحت راية ''الجهاد'' تشكل تدخلاً في الشؤون السورية وفي مسائل يقررها شعبها وحده، وقد أسهمت في نشر الإرهاب والعنف في سوريا الذي بات الجميع يعانون ويلاته. وقال إنه من دواعي الأسف أن يتم تناول ما يجري في سوريا بهذه الطريقة من جانب ممثل الكويت وهو البلد الذي ساهمت الجمهورية العربية السورية في تحريره.

٩٧ - **السيد العتيقي** (الكويت): تكلم في ممارسة لحق الرد، فقال إن بيانه السابق اعتمد على عدد من التقارير الدولية بما فيها تقارير مجلس حقوق الإنسان. وقال إن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي أشار إليها لا ينبغي أن يُتركوا دون عقاب بصرف النظر عن هويتهم. وأكد التزام حكومته بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وقال إن بلده لهذا السبب لم يقدم أي دعم من أي نوع إلى أي من طرفي النزاع محل المناقشة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠